

موريس منى

واقفت الحكومة العراقية مطلع شباط الجاري على بيع لبنان 500 الف طن من زيت الوقود الثقيل في خطوة تساهم في مساعدته على مواجهة أزمة نقص الفيول التي يعاني منها، وقد يوفر نجاحها على المدى القصير ملايين الدولارات ويوقف النزف السريع لما تبقى من احتياطات أجنبية لدى مصرف لبنان.

بعدما نجحت المساعي التي قادها المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم واستمرت اشهرًا، بين بيروت وبغداد، وتحديدًا منذ منتصف تشرين الاول الفائت مع بدء الحديث عن عممة قد يدخلها لبنان نتيجة انتهاء العقد الموقع بين وزارة الطاقة اللبنانية وشركة "سوناطراك" الجزائرية بحلول نهاية العام الفائت، وتأكيد الشركة مطلع حزيران 2020 عدم رغبتها في تجديد العقد، فيما بقي لبنان من دون إبرام أي عقود جديدة مع أي شركة لهذه الغاية حتى اللحظة، فانطلقت مساعي اللواء ابراهيم بالتنسيق مع وزير الطاقة في حكومة تصريف الاعمال ريمون عجر، وأثمرت إتفاقًا مع السلطات العراقية أقرته حكومة الرئيس مصطفى الكاظمي.

في تفاصيل الاتفاق انه يلحظ بيع كمية من النفط الاسود الفائض عن حاجة المصافي العراقية للبنان خلال العام 2021 وبكميات حددتها وزارة النفط العراقية بـ 500 الف طن من الفيول الثقيل كمرحلة اولى ولفترة سنة ويتم تسعيرها وفق اسعار النشرة العالمية، رغم ان لبنان كان يسعى للحصول على كميات أكبر، ولكن ما قدمه العراق يعتبر خطوة أولى إيجابية تساعد في حل جزء من الازمة وتساهم في تأمين الفيول بشكل مستمر، وليتم استرداد قيمتها بحسب الحكومة العراقية على شكل سلع طبية وأدوية وخدمات استشارية.

في معلومات لـ"النهار" ان الإتفاق النهائي لم يوقع بعد بين لبنان والعراق، والمطلوب اليوم إنجاز "اتفاق الاطار" الذي تعمل رئاسة الحكومة اللبنانية على وضع اللامسات الاخيرة عليه بالتنسيق مع وزارة الطاقة، ليصار الى إرساله الى الحكومة العراقية لتوافق عليه بدورها. بعد الموافقة، يحتاج هذا الاتفاق الى إقراره في مجلس الوزراء اللبناني، ويحصل على توقيع رئيس الجمهورية ايضا كونه يندرج تحت المادة 52 من الدستور: "يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وبراهاها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح مبرمة الا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تتمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة". وأن هذا الاتفاق يلحظ شروطا مالية. وإنطلاقا مما ورد في المادة ذاتها: "المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخاها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها الا بعد موافقة مجلس النواب".

على خط مواز، إنكبت وزارة الطاقة على وضع الاتفاق الثنائي مع وزارة النفط العراقية لتحديد تفاصيل العقد النهائي، لناحية تحديد السعر، والكميات والآليات التقنية (...).

ويحسب المعلومات، فان هذا المسار لن يأخذ بمجمله أكثر من شهرين تقريبا. اللافت في الاتفاق هو آلية الدفع، حيث يستفيد العراق بقيمة النفط الذي سيحصل عليه لبنان من "سلع طبية وأدوية وخدمات استشارية"، يتم شراؤها من لبنان بالاموال التي ستضعها وزارة الطاقة في حساب لدى مصرف لبنان (CPO account)، بالعملات الاجنبية، ليتم تصدير الخدمات والمعدات والمنتجات المتفق عليها الى العراق، ما يعني ان اي دولارات لن تخرج من لبنان مقابل النفط العراقي، بل سيتم إنفاقها في الداخل اللبناني على سلع طبية وأدوية وخدمات استشارية يتم توريدها الى العراق، ضمن الشروط الميسرة ومدة السماح التي سيلحظها العقد وقد حددت بعام كامل.

ورغم ان 6 معامل في لبنان تعمل على "النفط الثقيل"، هي "الزوق القديم"، "الجبة القديم"، "الزوق الجديد"، "الجبة الجديد" والباخرتان، فإن النفط العراقي الذي تم الاتفاق عليه ورغم انه نفط ثقيل، لا يراعي المواصفات المطلوبة لهذه المعامل، وتحديدًا لناحية نسبة الكبريت وغيرها من المواصفات، ما يفرض إما معالجته، في العراق أو خارج العراق، ليتم بعدها إستخدامه في معامل الكهرباء اللبنانية، او إجراء عملية swap (مقايضة) عليه مع إحدى الشركات العراقية او غير العراقية، ليتم إستبداله بفيول يراعي المواصفات اللبنانية المعتمدة.

في هذا السياق، تعتبر مصادر متابعة لمسار الاتفاق ان الجانب اللبناني يعمل على اعتماد الآلية الثانية، اي "المقايضة"، كونها أسرع وأقل كلفة، جازمة بان أي عملية نقل للفيول الى لبنان لا يمكن ان تتم الا "بحرا" لأسباب لوجستية وتقنية، ليجري نقل هذا الفيول من موانئ البصرة الى المعامل اللبنانية. وهنا، يبقى التنسيق المستمر بين وزارة الطاقة اللبنانية وشركة تسويق النفط "سومو" وهي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بموجب القوانين العراقية السارية ابرام عقود تصدير النفط الخام وكذلك عقود تصدير المشتقات النفطية واستيرادها.

العممة مستعبدة أقله في الاشهر الثلاثة المقبلة، فالامور تسير ضمن الخطة التي وضعتها وزارة الطاقة لناحية تأمين كميات الفيول المطلوبة للمعامل، من 3 مصادر اساسية: ما أثمره الاتفاق مع العراق والشحن الفوري Spot cargo لمادة الفيول، اضافة الى المناقصات العادية لشراء الفيول والمحروقات، بعد وضع وزارة الطاقة دفتر شروط لاستيراد الفيول والتوافق على الخطوط الأساسية بين وزارة الطاقة وإدارة المناقصات تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذي طلب إلى وزير الطاقة استطلاع موقف الدول التي تريد التعامل مع الدولة اللبنانية لشراء المحروقات، "فيول أويل" و "غاز أويل"، وإطلاع مجلس الوزراء على النتيجة لاعتماد آلية المفاوضات المباشرة من دولة الى دولة من دون أي وسيط، وضمن القرار نفسه. وللاشارة ان إنجاز هذه المهمة قد يستغرق نحو 3 أشهر، ما يلزم وزارة الطاقة الذهاب الى آلية Spot cargo لتأمين النقص في الاسواق.

في العادة، تحصل المناقصة لشراء الفيول وفقاً لعقد لمدة سنة او سنتين كي تزود الشركة المعنية وزارة الطاقة او مديرية النفط او المنشآت ببواخر شحنات على فترة سنة او ستة اشهر. وعندما تتم هكذا مناقصة وبهذا الحجم، تأخذ الشركات احتياطات، ويكون السعر اعلى من العادة، ولكن في حال تخلفت الشركة عن التسليم، تكون لدى الدولة المعنية ضمانات تسمح لها بسحب العقد. لكن لبنان لا يملك امكانات لاعتماد هذه الطريقة كونه بلدا متقلبا اقتصادياً ومالياً، فلجأ منذ سنوات الى المناقصة ذاتها بدفتر الشروط ذاته على شحنة واحدة. ولكون شحنة spot cargo هي شحنة واحدة والمخاطرة اقل، يكون السعر اجمالاً اقل، ومن المؤكد اقل من السعر على مناقصة على عشر شحنات، ويتم إنجاز المناقصة على هذه الشحنة قبل موعد الحصول عليها بشهر، لتتمكن مديرية النفط من القيام بمناقصة أخرى على شحنة ثانية في حال فشلها. وبالفعل، كانت مديرية النفط وضعت مناقصات لشراء spot cargo لمصلحة كهرباء لبنان، وحصلت الوزارة على عروض من شركات محلية وأجنبية، وهي آلية أكد الوزير عجر بعد لقائه الاخير برئيس الجمهورية ميشال عون انها تحقق في كل شحنة سعة 35 الف طن وقرأ في حدود نصف مليون دولار.

ويحسب الارقام، يحتاج لبنان الى ما بين 1,8 مليون طن الى مليوني طن من الفيول فئة grade A و B grade لتشغيل معامل الكهرباء، اضافة الى نحو مليون طن من المازوت، اي ما يعادل 21 مليون برميل من الفيول والمازوت سنوياً. ويشترى لبنان حالياً 4 شحنات في الشهر ما يساهم في توفير مليوني دولار، إستنادا الى أرقام وزارة الطاقة، وهذه الآلية تساهم في تأمين سوق المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان في شكل منتظم. وفي المعلومات يمكن إجراء 4 مناقصات اسبوعياً على شحنات spot cargo من البنزين والديزل اويل والفيول Grade A و B Grade.